محضر اجتماع مجلس الأمناء رقم ٩٩

عقِدَ اجتماع مجلس الأمناء الافتراضي الطارئ عبر منصة "مايكروسوفت تيمز" في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/٧/٣٠، وتم استعراض ومناقشة المحاور الآتية:

أولاً: الإيجاز التنفيذي

قدّم المدير التنفيذي إيجازًا عن أبرز التحديات التي تواجه الهيئة، لا سيما المخاطر المرتبطة بالمضي قدمًا في إصدار التقرير وتوقيع العقد قبل تأمين التمويل اللازم، تفاديًا لتكرار ما حدث في تقرير عام ٢٠٢١. كما أشار إلى مساعيه للقاء معالي محافظ البنك المركزي ومعالي وزيرة المالية لمناقشة متطلبات تسريع إجراءات إطلاق التخصيص المالي.

ثانيًا: تقرير لجنة الآلية المعجلة

استعرض عضو اللجنة، السيد إبراهيم السراج، مجريات الاجتماعات الأربعة التي عقدتها اللجنة، موضحًا أن اللجنة استمعت إلى رأي ممثل البنك الدولي، السيد سلام المعروف، حول الآلية المعجّلة، حيث أكد أن البنك الدولي والأمانة الدولية لا يريان فيها أي تأثير سلبي على جودة التقرير.

وأشار السيد سلام إلى أسماء الاستشاريين الأربعة الذين تم التعاقد معهم خلال الفترة الماضية لتقديم خدمات استشارية للهيئة، وهم:

- شركة مايكل بارون الاستشارية
- شركة إنرتيم
- شركة جي جي آي إنترناشيونال
- الاستشاري باولو دي سا

وأكد أن البنك الدولي والأمانة الدولية يفضلان التعاقد مع شركة جي جي آي، كون عقدها الحالي متخصص بجمع البيانات تمهيدًا لإعداد تقريري عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

كما تطرق السيد إبراهيم إلى الاتصال الهاتفي الذي أجرته اللجنة مع السيد هيثم البخاري، المدير التنفيذي للشركة، والذي أبدى استعداد شركته لإصدار التقريرين ضمن الآلية المعجلة وفي الأطر الزمنية المحددة، بما في ذلك إنجاز قاعدة بيانات ملكية المنفعة، وجمع البيانات من الشركات، وإعداد سجل ملكية المنفعة ونشره على الموقع الإلكتروني استجابة لطلب الأمانة الوطنية.

وأضاف السيد إبراهيم أن اللجنة قررت إرسال مجموعة استفسارات مكتوبة إلى البنك الدولي لضمان مقبولية الآلية المعجّلة وتطابقها مع معايير المبادرة، وكذلك للتحقق من أهلية شركة جي جي آي في تنفيذ العقد ضمن الفترة المحددة. وقد ورد رد رسمي من البنك الدولي يؤكد ملاءمة الآلية المعجلة وأهلية الشركة، كونها قد قامت مسبقًا بجمع كمية كبيرة من البيانات المطلوبة لإصدار التقريرين.

بعد ذلك، استفسر الأعضاء عن أهلية الشركة وخبراتها السابقة، وطرحوا إمكانية توجيه الدعوة إلى الشركات الأربع التي رشحها البنك الدولي. كما أشاروا إلى ضرورة توسيع نطاق الدعوة ليشمل المكاتب الاستشارية في الجامعات العراقية.

وقد ردت اللجنة بأن الآلية المعجلة، التي تم إقرارها في الاجتماع السابق (رقم ٩٨)، نصّت صراحةً على توجيه الدعوة إلى الشركة التي يرشحها البنك الدولي، وأن المكاتب الاستشارية العراقية لا تملك الخبرات الكافية لإصدار تقارير تتوافق مع معايير المبادرة، إذ يُشترط لذلك أن تكون الجهة ضمن قائمة الإداريين المستقلين المؤهلين من قبل الأمانة الدولية.

القرارات:

١. تشكيل لجنة فتح وتحليل العطاءات برئاسة السيد علي نزار الشطري وعضوية كل من:

- الدكتور سمير فخري نعمة
- السيدة ميلاد زياد عبد المولى
- الدكتور وليد عبد الملك عبد الجبار
- السيد إبراهيم جلوب جبر السراج

٢. تكليف اللجنة بتوجيه دعوة رسمية عاجلة إلى الشركات التي رشحها البنك الدولي، على أن تتأكد اللجنة من توفر الإمكانيات الفنية لدى الشركة المدعوة لإصدار التقرير ضمن الآلية المعجلة حصراً.

٣. قيام اللجنة بفتح وتحليل العطاءات المقدمة، ودراسة مدى مطابقتها لمتطلبات الآلية المعجلة والجداول الزمنية المحددة، ثم إعداد جدول مفاضلة لعرضه على مجلس الأمناء في أقرب وقت ممكن.

تحرر المحضر في بغداد بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٢٥.

رونالك علي حسين
منظمة سازان للمرأة وحقوق الإنسان

إبراهيم جلوب جبر
جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين

د. وليد عبدالملك عبد الجبار
منظمة إنسان لأجل الإنسان

عبد الصاحب نجم عبد
نقابة المحاسبين والمدققين

عبد الرسول كايوموف
شركة لوك أويل

زيد الياسري
شركة بي بي

محمد قاسم مفتن
شركة الصناعات التعدينية

محمد ياسين حسن
شركة نفط الوسط

زياد حمد عبيد
دائرة الرقابة الداخلية

حسام علي حسين العقابي
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

د. سمير فخري نعمة
البنك المركزي العراقي

د. صباح جندي منصور
وزارة التخطيط

ميلاد زياد عبدالمولى
وزارة المالية

د. ماجد عبد الأمير كاظم
وزارة الصناعة والمعادن

علي نزار فائق الشطري
وزارة النفط

علاء رسول محيي الدين
المدير التنفيذي

حيان عبد الغني السواد
رئيس المجلس